مقالات في اللغة والأدب

١ ـ مع ابن هشام في كتابه (المغني)

بقلم الدكتور / السيد رزق الطويل
وكيل الكلية

٢ ـ الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم

بقلم الدكتور / محمد عبد الحميد سعد
عميد الكلية

٣ ـ قضايا نحوية في ضوء القرآن الكريم

بقلم الدكتور / محمد أحمد علي سحلول
المدرس بالكلية

مع ابن هشام فى كتابه المغنى

« الحلقة الثانية »(١)

بقلم
الدكتور السيد رزق الطويل
وكيل الكلية

مصادر ابن هشام فى كتابه المغنى :

التعرف على مصادر الكتاب تكشف عن قيمته ، وتمنح الدارس مزيدا من التعرف عليه ، ومصادر ابن هشام فى كتابه غزيرة ، ثرة ، وفيه حشد كبير من أقوال الأعلام من القدماء والمتأخرين ، يعرضها محاورا ، وموازنا ، ومتعقبا ، ومنبها على أوهام وقع فيه الكبار ، فهو فى تقديرى موسوعة نحوية ، تكسبك ملكة التفكير النحوى .

وقد توفرت على عمل إحصاءات لمن نقل عنهم ابن هشام أو تعقبهم من القدماء ومن بعدهم حتى عصره ، كما ذكرت عدد النقول التى نقلها ابن هشام عن كل منهم .

على أنه ينبغى أن نضع فى إعتبارنا أن له نقولا نوعية ، وأخرى شخصية .

فالنقول النوعية كأن يقول : قال الفقهاء ، أو الأصوليون ، أو البيانيون ، أو المفسرون وفى النقول الشخصية قد يخفى اسم من نقل عنه تأدبا وتلطفا وترفقا ، إذا كان فى نيته تعقبه بما يؤلم وأحيانا يصرح باسمه ، وهو فى هذا الموقف فى تقديرى يريد أن يبين خطورة هذا الوهم حتى لا يكون الإنسان فى دراسته وبحثه أسير الأسماء اللامعة ، لأن القاعدة العلمية الدقيقة التى

(١) سبق نشر القسم الأول من هذا البحث فى الحولية السابقة للكلية .

قررها أهل التحقيق من أسلافنا . أن الرجال يعرفون بالحق ، ولا يعرف الحق بالرجال .

وسأقدم لكم عرضاً موجزاً بنتيجة هذه الأحصاءات[1] .

نقل عن ابن هشام عن سيبويه (١٨٨ هـ) . نقلا عنه ، أو إشارة لآرائه النحوية فى نحو ١٣٦ موضعا ويدخل بينه ما حكاه من أقوال عن الأعراب الفصحاء .

وأخذ عن الكسائى فى ستة وأربعين موضعاً ما بين نقل عنه ، أو تعبير عن آرائه ، أو ما حكاه .

وأخذ عن الأخفش (٢٢٥ هـ) فى ١١٠ موضعاً .

وأخذ عن الفراء ثمانية وأربعين نقلا .

وأخذ عن أبى عمرو الجرمى (١٥٠ هـ) خمسة نقول وآراء وحكايات .

وأخذ عن المبرد (٢٨٥ هـ) فى ٩٠ موضعا .

وأخذ عن ثعلب ثمانية عشر نقلا فى مواضع متفرقة .

وأخذ عن ابن كيسان (محمد بن أحمد) فى تسعة مواضع أشار فيها لآرائه (٢٩٩) هـ .

وأخذ عن الزجاج فى أربعين موضعا .

وأخذ عن ابن السراج فى عشرة مواضع .

---

(١) الأعلام الذين قبل سيبويه نقل عنهم ابن هشام أيضا فى المغنى ، فنقل عن أبى عمرو بن العلاء فى خمسة مواضع ما بين آراء وحكايات ، عدا ما نقله من قراءات ، وكذلك نقل عن الخليل بن أحمد فى خمسة وعشرين موضعا .

وأخذ عن الزجاجى (٣٧٧ هـ) فى أربعة مواضع .

وأخذ عن أبى جعفر بن النحاس فى خمسة مواضع .

وأخذ عن السيرافى فى ثلاثة وعشرين موضعاً .

وأخذ عن ابن خالويه فى موضعين اثنين .

وأخذ عن الفارسى فى سنة وتسعين موضعا .

وأخذ عن الرمانى فى ثمانية مواضع .

وأخذ عن ابن جنى فى تسعة وخمسين موضعا .

وأخذ عن الزمخشرى فى خمسة عشر ومائة موضع .

وعن أبى البركات أبى بكر الأنبارى فى ستة مواضع .

وعن ابن الطرواة فى عشرة مواضع ما بين آراء وتعقيبات عليه .

وعن ابن الباذش فى ثلاثة مواضع .

وأخذ عن السهيلى فى أربعة عشر موضعا .

وأخذ عن ابن الشجرى فى ستة وثلاثين موضعا فيها آراؤه ، وحكاياته ، وأوهامه .

وأخذ عن ابن مالك فى نحو تسع وخمسين ومائة موضع ، ومن هنا فهو أكثر من رجع إليه وأخذ عنه وحاوره .

وأخذ عن ابن أبى الربيع فى أربعة مواضع .

وأخذ عن أبى حيان فى ثلاثة وثلاثين موضعا من كتابه المغنى ، تعبيرا عن آرائه ونقدا لها .

وأخذ عن ابن الحاجب فى سبعة وثلاثين موضعا .

واخذ عن ابن خروف (على بن محمد) شارح كتاب سيبويه ، وجمل الزجاجى (٦٠٩ هـ) فى ثلاثة وعشرين موضعا .

وأخذ عن ابن الخباز (أحمد بن الحسين) نحوى من الموصل (٦٣٩) فى أربعة عشر موضعا ما بين رأى ، ومناقشة ، ونقد ، ونقل ، من كتبه

وأخذ عن الشلوبينى (عمرو بن محمد) ٦٤٥ فى خمسة عشر موضعا نقلا لآرائه أو لحكياته ، أو تعقبات عليه .

ابن الضائع (٦٨٠ هـ) (على محمد) شرح كتاب سيبويه وجمل الزجاجى فى ستة مواضع ما بين آرائه واختياراته .

والجانب الثانى من المصادر :

الكتب التى اعتمد عليها ابن هشام ناقلا ، أو ناقدا ، أو معقبا ، وأشار إليها ونص عليها فى المغنى ، وقد توفرت على بحثها ، نظرا لأنه ذكر كتبا بأسمائها ، فلم يعد كافيا بعد هـــذا أن نقصر حديث المصادر على الأعلام وحدهم .

وهذه هى الكتب التى ورد ذكرها فى المغنى ، مما يؤكد إطلاعه عليها .

وقد صنفتها على هذا النحو :

(ا) كتب نحوية

(ب) كتب القراءات

(ج) كتب التفسير وإعراب القرآن

(د) كتب الحديث

(هـ) كتب أخرى متنوعة

(ا) المراجع النحوية

١ — الكتاب لسيبويه

٢ — المقتضب المبرد

٣ — كتب ثعلب : مجالس ثعلب - الأمالى - الفصيح - راجع المغنى (كمن) والباب الرابع - الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصراً .

٤ — الشجرة ٢٧ للزجاج .

٥ — الجمل للزجاجى .

٦ — الأصول لابن السراج .

٧ — الرسالة المعربة فى شرف الإعراب لأبى حمزة الأصفهانى (٣٦٠ هـ) اه .

٨ — الجمل لابن خالويه راجع المغنى ج ١ حرف اللام - لام التعجب ٧ .

٩ — حواشى مبرمان على كتاب سيبويه - المغنى ج ١ (عند) .

١٠ — كتب أبى على الفارسى : الأغفال - الإيضاح - البغداديات - الشيرازيات - التذكرة - الحلبيات - الهيتيات ب ٢٨ .

١١ — كتب ابن جنى : التذكرة - الخصائص - سر الصناعة .

١٢ — مشكل الإعراب لمكى بن أبى طالب - المغنى - المقدمة .

١٣ — نزهة الأديب فى الرد على الفارسى للغندجانى ٢٩ .

ا . راجع المغنى الباب السادس - ذكر أمور اشتهرت بين المعربين - مأخذ ١١ .

ب . راجع المغنى - الباب الأول - ما الحرفية غير الكافة .

١٤ — البديع لمحمد بن مسعود الركى (ت ٤٢١ هـ) - المغنى - الباب الخامس - الجهة الثالثة - المقال الرابع .

١٥ — التوشيح لأبى بكر خطاب القرطبي (ت ٤٥٠ هـ) المغنى - الباب الخامس - الجهة السادسة .

١٦ — الأمالى لابن الشجرى .

١٧ — الأنموذج للزمخشرى .

١٨ — الأمالى - الكافية لابن الحاجب .

١٩ — سفر السعادة للسخاوى ٣٠ (٦٤٣ هـ) .

٢٠ — المقدمة الجزولية لعيسى بن عبد العزيز الجزولى ت(٦٠٧ هـ)٣١

٢١ — كتب ابن الخباز ٣٢ : شرح الجزولية - شرح الإيضاح - النهاية - الغرة المخفية - شرح الدرة الألفية (ألفية ابن معط) .

٢٢ — شرح الإيضاح لابن عصفور ، وشرح جمل الزجاجى له أيضا .

٢٣ — شرح جمل الزجاجى لابن سيدة .

٢٤ — المقرب وشرحه لابن عصفور - « المغنى لكن المشددة » .

٢٥ — شرح لمع ابن جنى ، المعروف بالغرة لابن الدهان .

٢٦ — شرح المفصل « الزمخشرى » لابن الحاجب .

٢٧ — شرح المفصل « الزمخشرى » لابن يعيش .

٢٨ — كتب ابن مالك : ألفية بن مالك (الخلاصة) - التسهيل - وشرحه شرح الكافية الشافية — (التحفة) وهى (تحفة الودود) فى المقصور والممدود وشرحها - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح - (العمدة) عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحها .

٢٩ ــ البسيط لضياء الدين الاشبيلى ٣٣ .

٣٠ ــ المستوفى فى النحو لابن الفرخان ٣٤ .

ب ــ كتب القراءات

١ ــ جمال القراء وكمال الإقراء فى القراءات والتجويد والوقف والابتداء للسخاوى (٦٤٣ هـ)[1] .

٢ ــ الحجة لأبى على الفارسى ــ المغنى جـ ١ (لا) لا الزائدة فى الكلام لمجرد تقويته وتأكيده .

٣ ــ الشواذ فى القراءات وغرائب القراءات لأحمد بن الحسين ابن مهران النيسابورى (٣٨١ هـ) راجع المغنى ــ الباب الخامس ــ الجهة الثالثة ــ المثال الثانى .

٤ ــ الكامل للهذلى (٤٦٥ هـ) راجع المغنى (أم) « مسألة » ــ هو أبو القاسم يوسف بن على بن جبارة .

٥ ــ المحتسب لابن جنى : المغنى ــ الباب الأول ــ إذ ــ مسألة .

٦ ــ المصاحف لابن الأنبارى : (أبو بكر محمد بن القاسم ٣٢٧ هـ) المغنى ــ الباب الأول ــ ثمّ .

٧ ــ مصحف عثمان الإمام المغنى ــ الباب الأول (لا ت) .

٨ ــ مصحف أبى بن كعب : المغنى الباب الأول (اللام) لام التعليل « ولا » لا الزائدة ــ مواضع مختلف فيها فى القرآن الموضع الثالث .

٩ ــ مصحف ابن مسعود : الباب السادس من المغنى ــ فى التحذير من أمور اشتهر بها المعربين .

---

(١) راجع المغنى ــ الجمل التى لا محل لها من الاعراب ــ الابتدائية ــ تنبيهان .

١٠ — اللوامح فى القراءات ٣٥ لأبى الفضل الرازى - راجع المغنى - الباب الخامس - الجهة السادسة - تنبيه حول نعم وبئس .

١١ — الوقف والابتداء لأبى حاتم - المغنى الباب الخامس - الجهة الثانية (٦) .

جـ - التفسير وإعراب القرآن

إعراب القرآن للسفاقسى : أشار إليهما ابن هشام دون تسميتهما ، وذلك فى حديثه عن الجمل التى لا محل لها .

إعراب القرآن للسمين الحلبى : من الأعراب - الجملة المستأنفة ، منتقدا رأيا لأبى حيان .

إعراب القرآن للعكبرى : راجع المغنى الباب الأول - ثمّ .

البحر المحيط لأبى حيان : المغنى - الجمل التى لا محل لها - الجملة المستأنفة

مفاتيح الغيب - تفسير الفخر الرازى : المغنى - الباب الرابع - عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس .

الكشاف تفسير الزمخشرى : نقل عنه فى خمسة مواضع

تفسير ابن عباس : المغنى - الباب الأول - هل

د - كتب فى الحديث

١ — صحيح البخارى .

٢ — صحيح مسلم .

٣ — مسند الشافعى : المغنى - الباب الأول - بيد .

٤ — معجم الطبرانى فى أسماء الرجال ٣٦٠ هـ - راجع المغنى - الباب الأول . حاشا

هـ ـ كتب أخرى

١ ـ حماسة أبي تمام :

٢ ـ مفتاح العلوم للسكاكي

٣ ـ التمام . لابن جني في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد العسكري .

٤ ـ المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي في اللغة والنحو والأدب والأصول .

٥ ـ البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجويني ٤٧٨ ـ الباب الأول من المغني ـ حرف الواو .

٦ ـ التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري (٣٨٢) المغني الباب السابع ـ كيفية الإعراب ـ ما يجب على المبتدىء الاحتراز عنه .

٧ ـ التوسعة في كلام العرب لابن السكيت ٢٢٤ هـ المغني الباب الثامن ـ القاعدة العاشرة .

(*) طبع في بغداد ١٩٦٢ تحقيق أحمد ناجي القيسي .

الاتجاهات المتميزة فى المغنى

هذه اتجاهات يقف عليها الباحث فى مغنى اللبيب بعد بحث ودراسة واعية لهذا الكتاب أستطيع أن أحددها فى الملامح التالية ، منها ما يتصل بمنهج ابن هشام فى الكتاب ، ومنها مايتصل بمذهبه النحوى ومنها مايتصل بتكوينه الثقافى ، ومنها ما يتصل بمقدرته العقلية على التعامل مع النصوص اللغـــوية :

وسأقدم لكم ما وقفت عليه من سمات ، معززا إياها بالأمثلة :

١ ــ الاستقصاء والشمول :

والذى ساعده على ذلك خطته التى سار عليها ، إذ بدأ الكتاب بالكلام عن حروف المعانى ويبدأ بالهمزة ، فيتحدث عنها همزة نداء ، ثم يفصل القول فيها فى الحالتين ويتجاوز ذلك إلى الحديث عنها عندما يكون الاستفهام بها غير حقيق ، ويذكر لها فى ذلك ثمانية معان .

ولا يفوته فى هذا المقام أن يشير إلى أن الهمزة قد تأتى فعل أمر ، وذلك من الفعل رأى بمعنى وعد ، ويشير بهذه المناسبة إلى البيت المشهور :

إنَّ هند المليحة الحسناءَ ورأى من أضمرت لخلٍّ وفاءَ

ويسير على هذا النحو مع كل الأدوات النحوية مرتباً إياها حسب حروف المعجم ، ولا يقتصر على ما يعرف بحروف المعانى ، بل يضيف لذلك كلمات لها إستعمالات خاصة فى الأساليب النحوية مثل : كل ، وكلا ، وكلتا ، ومع ، وليس ، وكيف ، وكم ، وكأىٍّ وكذا .

ويدور مع هـــذه الأدوات فى كل إستعمالاتها ، معززا ما يقول بالشواهد ، والإشارة إلى أقوال النحاة ، وله إهتمام خاص بذكر الزمن

الذى ترتبط به الأداة ، فإذا الفجائية ومنها الحال ، وليس لنفى الحال وهكذا .

وفى وجوه استعمال الأداة له خطة محكمة فى التقسيم والتفصيل :

فعند الحديث عن « ما » يقسمها إلى اسميه وحرفية ، ثم يقسم الاسمية إلى معرفة ، ونكرة غير مضمنة معنى الحرف ونكرة مضمنة معنى الحرف ، ثم يعود فيقسم المعرفة إلى ناقصة وتامة ، ويقسم التامة إلى عامة وخاصة ، والنكرة غير المضمنة يقسمها إلى موصوفه وإلى تامة ، ثم يقسم التامة إلى التعجب ونعم وبئس والمبالغة ، والمضمنة معنى الحرف يقول إنها ما الشرطية والاستفهامية ثم ينتقل إلى « ما » الحرفية ، فيقسمها إلى نافية ومصدرية وزائدة وكل هذا مع الشواهد من فصيح الكلام ، ومناقشة آراء الأعلام السابقين « ٣٦ » .

ومن هنا أعد الباب الأول وحده موسوعة نحوية ، ومن أجل هذا نراه استغرق الجزء الأول من الكتاب ، وجانبا من الجزء الثانى .

٢ — يحكم مناهج البصريين ، وقد يرى الحق مع الكوفيين فينتصر لهم فلاحظت عليه عندما يرد رأيا يقول هذا مخالف لقواعد البصريين ٣٧ وكأنها عنده هى المقياس لكنى رأيته فى عدد من المسائل يقف بجانب رأى الكوفيين ، معززا موقفه بالدليل ، ومن ذلك :

(ا) الكوفيون ينكرون وجود « أن » المفسرة ، يقول ابن هشام : وعن الكوفيين إنكار أن التفسيريه ألبتة ، وهو عندى متجه ؛ لأنه إذا قيل : كتبت إليه أن قم « لم يكن قم ، نفس « كتبت » ٣٨ .

(ب) يرى الكوفيين أن « أنْ » تأتى شرطية مثل المكسورة ، ويؤيد ذلك ابن هشام ويقول : ويرجحه عندى أمور ، ويذكر مرجحات ثلاثة : هى توارد المفتوحة والمكسورة فى المحل الواحد ، والأصل التوافق فقرىء

بالوجهين قوله تعالى : (أن تضل إحداهما) ، (أن صدوكم عن المسجد الحرام) ، (أن كنتم قوما مسرفين) .

وكذا مجيء الفاء بعدها كثيرا فى نحو قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

وكذلك عطفها على إنّ المكسورة فى قول الشاعر :

إما أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يبلأ ما تأتى وما تذر ٣٩

(ح) أيد الكوفيين فى قولهم بإعراب فعل الأمر بلام الأمر المقدرة ؛ لأنه مقتطع من المضارع المجزوم ٤٠ .

(د) نقل ابن الشجرى أن جميع البصريين يرون أن « أم » المنقطعة بمعنى . بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك ، ثم يقول ابن هشام: والذى يظهر لى قولهم ؛ إذ المعنى فى نحو (أم جعلوا لله شركاء) ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو (أم هل تستوى الظلمات والنور) ، (أم ماذا كنتم تعلمون) ، (أم من هـــذا الذى هو جندلكم) ٤١ .

وأعود فأؤكد أن هذا لا يعنى أن ميوله غير بصرية ، فهو يحاكم قواعد البصريين فى أكثر أحكامه ، ودليل ذلك أنه فى الباب السادس الذى ينتقد فيه المعربين يرد أقوالا كوفية ، ويدافع بحماسة بالغة عن وجهات النظر البصرية ، وبخاصة فى قولهم بإعراب المضارع لحلوله محل الاسم ، وبامتناع « سكران » ونحوه من الصرف لشبهه بألفى التأنيث ٤٢ .

٣ — جمع المتفرقات والأوابد فى إطار واحد :

فهناك مسائل نحوية هى أوابد متناثرة ، وتراها قضايا مبعثرة فى أبواب مختلفة من كتب النحو مع أن هناك مشابه تجمعها ، ويمكن أن تلتقى معها

في سمط واحد فيتيسر الأمر كثيراً على الباحثين ، وفعل ذلك ابن هشام في المغني ، من ذلك باب شبه الجملة ، وكل ما يتصل بالظرف والجار والمجرور من أحكام — ضمير الفصل — كل ما يتصل بقضايا الحذف في أبواب النحو تحت عنوان تفصيل القول في الحذف ، كما تحدث عن القلب ، والتغليب — أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ونحو هذا .

٤ — التمييز بين القضايا النحوية المتشابهة :

هناك بعض المسائل النحوية التي قد تتشابه أحيانا على المعربين ، وبخاصة المبتدئون منهم نرى ابن هشام في المغني يتوفر على دراستها وإيقاف الدارس على فروق دقيقة ، تمكنه من التمييز بينها ومن ذلك : التمييز بين المبتدأ والخبر إذا استويا تعريفا وتنكيرا ، والتمييز بين عطف البيان والبدل ، والفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، وبين الحال والتمييز ، وأقسام العطف ونحوا هذا .

٥ — غزارة الشواهد :

الناظر في كتاب « مغني اللبيب » يبهره كثرة شواهده المستمدة من فصيح الكلام بحيث يحس أنه أمام موسوعة أدبية لا أنه أمام كتاب متفرد من كتب النحو .

فقد استشهد بنحو ألف وستمائة وإحدى وثمانين آية من الكتاب العزيز .

فعلى سبيل المثال استشهد بـ ١٤٣ آية من سورة البقرة .

واستشهد بـ ٤٢ آية من سورة الواقعة .

واستشهد بـ ٣٥ آية من سورة يوسف .

وآيات سورة الفيل الخمس كلها شواهد في المغني .

والشاهد القرآنى فى المغنى بحث واسع يتناول الآية من نواح شتى ، وهذا أمر قصد إليه ابن هشام ، فالقرآن الكريم هو الحقل الأمثل للدرس النحوى . ولله منهج أراده فى تفسير القرآن الكريم ، ليكون به من المفسرين ، وقد نقل أصحاب الطبقات فى ترجمته أنه سئل : لم لم تضع تفسيراً للقرآن الكريم فقال : أغنانى المغنى !! وهى تورية رائعة من ابن هشام الذى تميز بطلاوة العبارة .

وقد أشار ابن هشام صراحة إلى أن كتابه هذا لم يرد علم العربية والتفسير جميعا ، إذ قال وهو يتحدث عن الفرق بين الحذف النحوى ، والحذف البلاغى ، وأنه أحيانا يشير إلى النوعين ، خروجا على قاعدة النحويين ، مع أنه منهم فيقول ، ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم ، وأنشد متمثلا :

وهل أنا إلا من غزية : إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

بل لأنى وضعت الكتاب لإفادة متعاطى التفسير والعربية (جميعا ٤٢) .

على أنه ينبغى أن نضع فى اعتبارنا أن الشواهد القرآنية فى المغنى ذكرت فى أكثر موضع لو وضعنا فى اعتبارنا أنه أحيانا يستشهد بالآية فى عشرة مواضع كقوله تعالى : (ما قلت لهم إلا أمرتنى به) الآية ١١٧ من سورة المائدة أو فى تسعة مواضع كالآيات (ما ننسخ من آية أو مثلها) الآية ١٠٦ من سورة البقرة ، ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) يوسف ٣٥ (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا) مريم ٦٩ ، كما استشهد بقوله تعالى : (أم نشرح لك صدرك) فى ثمانية مواضع وهناك آيات كثيرة غير تلك استشهد بها هشام فى مواضع عدة دون ما ذكرت .

وقد سار على منهج ابن مالك فى الاستشهاد بالحديث ، فتناول فى المغنى عددا من الأحاديث الشريفة بلغت نحو سبعة وسبعين حديثاً .

وأما الشعر العربى فيملأ جنبات المغنى ، حتى تجاوزت الشواهد الشعرية فيه ألف شاهد حتى إنه أحيانا يغالبه طبع الأديب فيتمثل بشعر الأعلام من شعراء العربية بعد عصر الاحتجاج ، ويعالج فى ظلال أبيات من شعرهم بعض مسائل النحو ، وقضاياه الهامة .

وكان المتنبى صاحب الحظ الأكبر ؛ إذ أنه تمثل بنحو ثلاثة وعشرين بيتا من شعر المتنبى ، وعالج فى ظلالها مشكلات نحوية هامة ومنها قوله :

أحاد أم سداس فى آحاد لييلتنا المنوطة بالتناد

واستشهد بأربعة أبيات من شعر أبى نواس .

واستشهد بخمسة أبيات من شعر المعرى .

واستشهد ببيت واحد من شعر ابن المعتز ، والشريف الرضى ، وابن الرومى .

واستشهد ببيتين من شعر أبى تمام .

وإذا كان الدارسون يقولون إن ابن هشام بمانتاوله من شعر المولدين يعد متمثلا لا مستشهدا لكنى أراه فى هذه الأبيات يعالجها معالجة الشواهد تماما . بدليل أن البيت المشار إليه ذكره دليلا على جواز أن تكون « أم » منقطعة أو متصلة فى مثال واحد .

هذا كله بجانب قدر وافر من الأمثال والعبارات المأثورة .

* * *

٦ — اهتمامه بالتنقية اللغوية :

هذه ظاهرة فى مغنى ابن هشام عندما يعالج قضية نحـــوية يشير إلى عبارات تشيع على ألسنة بعض العلماء وفيها مخالفات نحوية أو تصريفية .

من ذلك قوله : إذا عطفت بعد همزة بأو ، فإن كان همزة التسوية لم يجز قياساً ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم : « يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا » ، والصواب : العطف فى الأول بأم ، وفى الثانى بالواو ثم ينتقد الجوهرى برفق ، إذ يقول فى الصحاح : « سواء على قمت أو قعدت » فيقول ابن هشام : وهو سهو . وبهذه المناسبة يشير إلى القراءة الشاذه التى قرأها ابن محيض من طريق الزعفرانى ، وأوردها الهذلى فى كتابه الكامل وهى : (سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم) ٤٤ .

كما انتقد بيت المنذر السابق : أحاد أم سداس فقال : واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات : استعمال آحاد وسداس بمعنى واحدة وست ، وإنما هما بمعنى واحدة واحده ، وست ست ، واستعمال سداس وأكثرهم يأباه ، ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة ، وتصغير ليلة « على : لييلة وإنما صغرتها العرب على لييلية بزيادة ياء على غير قياس ، حتى قيـــل : إنها مبنية على ليلاة ٤٥ .

٧ — النظرة الدقيقة فى النص المستشهد به :

يقول ابن هشام : إن أم المتصلة التى تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ، لأنها سؤال عنه ، ولا يصح أن يجاب عنها بنعم أولا ، مثل : أمحمد أم على ، فتجيب بمحمد أو على .

واعترض بقول ذى الرمة :

تقول عجوز مدرجى متروحا على بابها من عند أهلى وغاديا :

أذو زوجة بالمصر ، أم ذو خصومة

أراك لها بالبصرة العام ثاويا ؟

فقلت لها : لا ، إن أهلى جيرة لأكثبة الدهنا جميعا ، ومالياً

وما كنت مذ أبصرتنى فى خصومة أراجع فيها : يا ابنة القوم ـ قاضيا

فيقول ابن هشام : إن « لا » هنا ليست جوابا لسؤالها ، وإنما هو رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجة ، وكونه ذا خصومة ، ولهذا لم يكتف بقوله : لا ؛ إذ كان رد ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام ، فلهذا قال : إن أهلى جيرة . البيت ٤٦ .

٨ — اجتهادات جديدة :

إن الفكر النحوى فى مغنى اللبيب ليس مجرد ترديد آراء السابقين ، وإنما يغلب عليه طابع الحوار ، والموازنة ، واقتراض الاعتراضات ، ومع هذا كله فكرٌ نحوىٌ جديدٌ لابن هشام ، واجتهاداتٌ تكشف عن قوة العقل وسعة الفكر .

يبدو ذلك فيما جمعه من شتات المسائل فى الباب الأول الذى تحدث فيه عن تفسير المفردات وحروف المعانى كما ندركه بوضوح فى الباب الخامس الذى أكد فيه أهمية مراعاة المعنى ، وأهمية مراعاة مقتضيات الصناعة عند الأعراب ، وقدم حشدا من الشواهد الفصيحة التى تبين الأخطاء التى يقع فيها المعربون من جراء مخالفة هذا أو ذاك .

وأستطيع أن أوقفكم على بعض الاتجاهات التي تفرد بها في قضايا نحوية خاصة .

من ذلك أن المشهور على ألسنة المعربين أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، وهنا يخرج علينا برأى جديد هو أن إذا غير خافضة ، وإنما هي معموله للشرط وليست منصوبة بالجواب ، ويقدم لذلك الأدلة الآتية :

١ — أن طبيعة أسلوب الشرط أنه مكون من جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم : تصير الجملتان جملة واحدة .

٢ — الثاني : أن هذا الإعراب الذي درج عليه الجمهور لا يمكن تطبيقه على قول زهير .

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

إذ سيترتب عليه معنى غير مستساغ .

٣ — أنه يلزم على هذا الرأى المشهور في نحو قولنا : « إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا » أن يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلا .

٤ — أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية في نحو قوله تعالى : (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) وبالحرف الناسخ في نحو : إذا جئتني اليوم فإني أكرمك ٤٧ ، وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله .

ومن ذلك أيضا قوله بمجيء « إذ » للزمن الماضي ، والمستقبل ، وللتعليل وللمفاجأة مخالفا بذلك جمهور النحاة في بعض هذه الأنواع ، مع تقديم الشواهد الفصيحة على ما يقول ٤٨ .

ومن ذلك رأيه فى «رب» وأنها ليست للتقليل دائما ، كما قال الأكثرون ، ولا للتكثير دائما كما قال ابن درستويه وجماعة وإنما هى للتقليل قليلا ، وللتكثير كثيرا ٤٩ .

ومن ذلك رأيه الذى تفرد به فى المفعول المطلق ، وهو أنه ما كان وجوده بعد وجود الفعل فنحو خلق الله السموات والأرض . السموات هنا مفعول مطلق وليست مفعولا به ، لأنها ما كانت موجودة قبل الخلق . وابن هشام هنا فيلسوف أكثر منه مفكر لغوى . وسبقه إلى هذا القول الجرجانى وابن الحاجب ٥٠

ومن ذلك رأيه فى القضية التى عرضها الرشيد على أبى يوسف ، يسأله عن قول الشاعر :

فإن ترفقى يا هند فالرفق أيمن ... وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم
فأنت طلاق ، والطلاق عزيمة ... ثلاث ، ومن يخرق أعق وأظلم

وما حقيقة الطلاق الواقع على زوجته ؟ قال أبو يوسف ، فقلت : هذه مسألة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيى ، فأتيت الكسائى وهو فى فراشه ، فسألته ، فقال : إن رفع ، ثلاث ، طلقت واحدة ، لأنه قال : أنت طلاق ، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، وإن نصبها طلقت ثلاثا ، لأن معناه أنت طالق ثلاثا ، وما بينهما جملة معترضة ، فكتبت بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إلى بجوائز فوجهت إلى الكسائى .

ثم يعقب ابن هشام على القضية التاريخية فيقول : إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة ، أما الرفع فلأن أل فى الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول : زيد الرجل ، أى هو الرجل المعتد به ، وإما للعهد الذكرى مثلها فى (فعصى فرعون الرسول) أى وهذا

الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا تكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال : الحيوان إنسان ، وذلك باطل ، فعلى العهدية يقع الثلاث ، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي ، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق ، الثلاث ، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثاً ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة ، ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا .

ثم يقول ابن هشام لكننا لو نظرنا إلى بقية القصيدة نرى قصد الشاعر واضحا ، إذ يقول :

فبيني بها إن كنت غير رفيقة ... وما لامرىء بعد الثلاث مُقَدَّم ؟

٩ — الطرائف والمجالس :

عندما يحتدم الحوار النحوي ، ويعرض الحجج المتقارعة ، ويعمق النظر في المسائل والقضايا نجد ابن هشام لأدنى ملابسه ، وأقرب صلة يسوق طريفة من الطرائف ذات مغزى علمي ، أو يذكر مجلسا من مجالس العلماء التي شهدت مناظراتهم العلمية ، ومحاوراتهم المفيدة ، أو التي أخذت طابع المظهرية إذا كانت في مجالس الحكام وولاة الأمر .

ففي مبحث « إذا » عرض بالتفصيل لأشهر مناظرة في تاريخ النحو ، وهي مناظرة سيبويه والكسائي في مجلس يحيى بن خالد البرمكي حول مسألة النحلة والزنبور .

وفي مبحث أم عرض لمناظرة الكسائي الأصمعي في مجلس الرشيد حول إعراب كلمة « ريمان » .

من قول الشاعر :

أنى جزوا عامراً سوءاً بفعلهم
أم كيف يجزونى السَّوأى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العَلوق به
رئمان أنف إذا ماضُنَّ باللبن

كما نراه أستطرد إلى الحديث عما كان من ثعلب للرَّياشى ، وكان يأتيه ليتعلم منه الشعر فسأل الرَّياشى ثعلبا عن إعراب « بازل » من قول الشاعر :

ما تنقم الحرب العوان منى بازل عامين حديث سنى
لمثل هذا ولدتنى أمى

وقد أشرت آنفا لما دار بين أبى يوسف والكسائى :

كما ذكر فى سياق حديثه عن ضرورة مراعاة المعنى فى الإعراب المناظرة التى حدثت بين المازنى واليزيدى فى منزل الواثق حول قول العَرْجى :

أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم

وغنت الجارية البيت بنصب رجلا ، واعترض اليزيدى ، وأصرت الجارية وذكرت أنها تعلمت ذلك من المازنى ٥٢ - وأحضروا المازنى فاقتنع المجلس بصحة إعرابه ، وأمر له الواثق بألف دينار .

ومن الطرائف التى ترتبط بهذه الحادثة وأشار إليها ابن هشام أيضا ، أن بعض أهل الذمة بذل مائة دينار - لأبى عثمان المازنى ليقرئه كتاب سيبويه ، فرفض مع شدة حاجته للمال ، ولامه فى هذا تلميذه المبرد ، فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى ، فلا ينبغى أن يمكن ذمى من قراءتها .

وعندما دعى لمجلس المتوكل وأبدى رأيه فى بيت العَرْجى ، وأعجب به

الحاضرون ، وأخذ الجائزة قال المبرد : تركنا لله مائة ، فعوضنا عنها ألفاً .

١٠ — النقد الواعي للأعلام السابقين والمعاصرين :

وهذه سمة من أبرز السمات التي يدركها القارىء لكتاب مغني اللبيب ، إذ تحس بشخصية ابن هشام واضحة بين السطور ، يعرض آراء الأعلام ، ويوازن بينها ، ويتبع الرأي بالمناقشة والتحليل ، وكشف أوهام الأعلام الكبار ، والكتاب بهذا المنهج يكون عقلية علمية منتجة وسأقدم أمثلة من المغني تكشف عن أبعاد هذا الاتجاه .

وقد صنفتها في خطوط ثلاثة :

(ا) ملاحظات عامة على أعلام النحاة والمعربين .

(ب) كشف الأوهام .

(جـ) التعقيب على آراء الأعلام سواء أكانوا نحاة أم مفسرين أم قراء .

الملاحظات العامة

١ — انتقد قول المعربين في إعراب لو ، إنها حرف إمتناع لامتناع ، ويرى أن ذلك باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى : (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء ما كانوا ليؤمنوا) ٥٢ (ولو أن في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) ٥٤ . وقول عمر رضي الله عنه : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ٥٥ ، إذ لو قلنا بامتناع الجواب لإمتناع الشرط في هذه الشواهد لانتهينا إلى عكس المراد ، وإنما التحقيق أنها تفيد إمتناع الشرط فقط ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ، ولا على ثبوته ، ويرجع

ذلك إلى طبيعة جملة الجواب من حيث مساواتها للشرط فى الدلالة أو عموميتها ٥٦ .

٢ — انتقد قولهم : الفاء جواب الشرط ، والصواب أن يقال : رابطة لجواب الشرط .

٣ — قولهم : بل حرف إضراب والصواب أنها حرف استدراك وإضراب ، لأنها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء .

٤ — قولهم : المؤنث المجازى يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا قول يتداوله الفقهاء فى محاوراتهم ، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازى.

٥ — قولهم : ينوب بعض حروف الجر عن بعض ، والصواب أن يقال : قد يشرب ٥٧ .

٦ — قولهم : إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وإذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ، وحملوا على ذلك ما روى : (لن يغلب عسر يسرين) ٥٨ .

ويرى أن آية « ألم نشرح » إنما هو تكرير للتأكيد ، وأن فى التنزيل الحكيم آيات ترد هذه القاعدة ، منها قوله تعالى : (الله الذى خلقكم من ضعف ، ثم جعل من بعد ضعف قوة) ٥٩ وقوله تعالى : (وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله) ٦٠ وقوله تعالى : (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما ، والصلح خير) ٦١ وقوله تعالى : (زدناهم عذابا فوق العذاب) ٦٢ وقوله تعالى : (قل : اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء) ٦٣ وقوله تعالى : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) ٦٤ وقوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) ٦٥ .

ويخلص ابن هشام من هذا إلى أنه إذا وجدت قرينة انصرف الأمر إليها ، ولا نبالى بالقاعدة ٦٦ .

٧ – قولهم : إن كاد إثباتها نفى ، ونفيها إثبات بدليل قوله تعالى : (وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك) ٦٧ فهم هنا لم يفتنوا ، وقوله تعالى : (وما كادوا يفعلون) ٦٨ وقد فعلوا ، وقد اشتهرت هذه القاعدة على ألسنة المعربين حتى جعلها المعرى لغزا ، وقال :

أنحوى هذا العصر ما هى لفظه جرت فى لسانى جرم وشمود

إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت

وإن أثبتت قامت مقـــام جحود

يقول ابن هشام : والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى ، وإثباتها إثبات ، لأن معنى : كاد يفعل : قارب الفعل ، ومعنى : ما كاد يفعل : ما قارب الفعل بدليل قوله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) وهذا أبلغ فيما لو قيـــل : لم يرها ، إذ المعنى : ما قارب الرؤية فهو أبلغ فى نفى الرؤية .

والآية الأولى تثبت أن قريشا قربت من أن تفتن النبى ﷺ لولا أن الله ثبته كما جاء فى الآيات التالية وآية البقرة تنفى مقاربتهم للذبح فى أول الأمر عندما كان الحصول على البقرة صعبا وعندما وجدوها ذبحوها وكان من قبل عاجزين عن ذلك ٦٩ .

هذه بعض الملاحظات العامة التى أبداها ابن هشام على المعربين وهى – كما نراها – تعطى صورة لعقلية علمية واعية عند صاحب المغنى تعمل على دقة العبارة ، وتحديد المفاهيم ، وهى أمور يعول عليها العلماء المحققون ، كما نرى فى بعضها عقلية عميقة تناقش القواعد الموضوعة مناقشة موضوعية تتحاكم إلى أفصح الكلام الذى لا يختلف على فصاحته اثنان .

غير أنى لا أوافق العلامة الكبير فى أن يحكم فى نقده مناهج البصريين حتى يعد ما سواه خطأ ينبغى تغييره ، كقوله فى « رفع المضارع » ومنع « سكران » من الصرف ٧١ .

كشف الأوهام

عنى ابن هشام بكشف أوهام العلماء من قبله ، وهذا طبع البشر ، وجل من لا يسهو ، والتنبيه على هذه السهوات ضرورة لتضع أمام الباحث حقيقة : أن البشر عرضة للخطأ ، وأن الحق فوق أى إنسان مهما ارتقى فى سلم العلم والمعرفة .

وأرى ابن هشام فى هذا الاتجاه يشير إلى العالم الواهم ، وأحيانا لا يذكر اسمه ، وإنما يذكر صفة بعيدة له من ذلك قوله : وقول بعض من عاصرناه فى قوله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا) إن جميعا توكيد لما ، ولو كان كذلك لقيل « جميعه » ثم التوكيد بجميع قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل ٧١ والصواب أنه حال .

وقوله أيضا : وزعم عصرى فى تفسير له على سورتى البقرة وآل عمران فى قوله تعالى : (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت) إن « من » متعلقة بحذر أو بالموت ، وقيهما تقديم معمول المصدر عليه ٧٢ .

وهو يعنى فى الأمر بن معاصره بهاء الدين ابن عقيل .

ومن ذلك قوله عند الاستشهاد ببيت المتنبى فى باب « إذ » :

أمن إزديارك بالدجى الرقباء
إذ حيث كنت من الظلام ضياء ٧٣

توهم شخص ادعى الأدب فى زماننا أن « من » حرف جر ، وأصر

على ذلك ، مع أن أمن هنا فعل ماض ، والمعنى أنهم أمنوا زيارتها فى الظلام، لأنها تضيئه بإشراق وجهها .

ومن الأوهام التى نبه إليها وأشار إلى أصحابها قوله :

قال الطبرى : فى قوله تعالى : (أثم إذا ما وقع آمنتم به) معناه : أهنالك ، وليست ثم التى للعطف وهذا وهم اشتبه عليه « ثم » المضمومة الثاء بـ (ثمَّ) المفتوحة الثاء ٧٤ .

ولابن هشام فى باب كشف الأوهام نقد لاذع ، لا يخلو من طرافة .

من ذلك قوله : ذكر لى عن رجل من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى :

أتبيتُ ريانَّ الجفون من الكرى
وأبيتَّ منك بليـــلة الملسوع ؟

وقال : كيف ضم التاء من تبيت وهى للمخاطب لا للمتكلم ، وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبينت للحاكى أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزة ، والأول مرفوع ، والثانى منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة .

وقوله : قلت يوما : ترد الجمـــلة الإسمية الحالية بغير واو فى فصيح الكلام ، خلافا للزمخشرى ، كقوله تعالى : (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله ، وجوههم مسودة) ٧٥ فقال بعض من حضر : هذه الواو فى أولها .

وقوله : وقلت يوما : الفقهاء يلحنون فى قولهم : البايع بغير همز ، فقال قائل قد قال الله تعالى : (فبايعون) ٧٦ .

ومن ذلك رأى ابن الشجرى فى قول الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

إذ يرى أن الهمزة للتسوية وليست للتيقين ، يقول ابن هشام : والذى غلط ابن الشجرى توهمه أن معنى الاستفهام غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية ، مع أن الأمر كما تقول : علمت أزيد قائم أى علمت جواب ٧٧ هذا السؤال .

ومن ذلك زعم ابن الحاجب أن « إن » تزاد بعد لما الإيجابية .

يقول ابن هشام ، وهو سهو وإنمـــا تزاد أن المفتوحة بعد لما ٧٨ .

ومن الأوهام الطريفة التى كشفها صاحب المغنى هو السهو للمفسر الكبير الفخر الرازى .

قال فى تفسير الآية الكريمة : (يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا) قال الفخر إن قوله تعالى (من دونكم) فى الآية قدم على « بطانة » ؛ لأنه هو مناط النهى فقدم للاهتمام بأمره ، مع أن الآية قدم فيها لفظ بطانة على لفظ (من دونكم) .

ومثل هذا الوهم ، الوهم الذى وقع فيه أبو حيان ، أخذ يفسر كلمة « زبرا » فى سورة الأنبياء (وتقطعوا أمرهم بينهم) مع أن هذه الكلمة جاءت فى سورة المؤمنون ، وترك تفسيرها فى المؤمنون ومن الطريف أنه سار على منهجه فى السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابا هما إبراهيم بن محمد السفاقسى (ت ٧٤٢هـ) وأحمد بن يوسف السمين الحلبى (ت٧٥٦هـ) ٧٩ .

ولأبى حيان وهم آخر أشار إليه ابن هشام ، وهو تصوره أن الواو فى قوله تعالى : (وإن منكم إلا واردها) للقسم . يقول ابن هشام : إنه

توهم مالا يتوهم صغار الطلبة ، ويلزم على هذا الوهم حذف المجرور ، وبقاء الجار ، وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بإن ٨٠ .

وسبب هذا أن أبا حيان - فى تقدير ابن هشام - لم يفهم كلام ابن عطية الذى يرى أن قوله تعالى : (وإن منكم إلا واردها) معطوفة على قوله تعالى (ثم لنحن أعلم) بالواو ، وهى وما قبلها جواب لقوله تعالى : (فوربك لنحشرنهم والشياطين) .

ومن ذلك ما قاله الزمخشرى فى الآية الكريمة (واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه) ؛ إذ أجاز أن تكون « ما » مصدرية مع أنه قد عاد عليها الضمير ٨١ .

وهناك وهم آخر لأبى حيان :

يرى أنه لا يجوز فصل الضمير بعد « إنما » ، وحمل ما روى من شعر فى ذلك على الضرورة ، وحجته هذه الآيات من الكتاب العزيز (قل : إنما أعظكم بواحدة) (إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله) (وإنما توفون أجوركم يوم القيامة) حيث لم يفصل الضمير فى هذه الآيات بعد « إنما » يقول ابن هشام : لأن الحصر فى هذه الآيات لم يقع فى جانب الفاعل ، وإنما وقع فى جانب الظرف ، ألا ترى أن المعنى : ما أعظكم إلا بواحدة ، وكذا الباقى ٨٢ .

ومن ذلك قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فيمن قرأ : (إن البقر تشابهت) بتشديد التاء : إن العرب تزيد التاء الزائدة فى أول الماضى ، وأنشد :

تتقطعت بى دونك الأسباب

ولا حقيقة لهذا البيت ، ولا لهذه القاعدة — هكذا يقول ابن هشام —

توهم مالا يتوهم صغار الطلبة ، ويلزم على هذا الوهم حذف المجرور ، وبقاء الجار ، وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بإن ٨٠ .

وسبب هذا أن أبا حيان - فى تقدير ابن هشام - لم يفهم كلام ابن عطية الذى يرى أن قوله تعالى : (وإن منكم إلا واردها) معطوفة على قوله تعالى (ثم لنحن أعلم) بالواو ، وهى وما قبلها جواب لقوله تعالى : (فوربك لنحشرنهم والشياطين) .

ومن ذلك ما قاله الزمخشرى فى الآية الكريمة (واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه) ؛ إذ أجاز أن تكون « ما » مصدرية مع أنه قد عاد عليها الضمير ٨١ .

وهناك وهم آخر لأبى حيان :

يرى أنه لا يجوز فصل الضمير بعد « إنما » ، وحمل ما روى من شعر فى ذلك على الضرورة ، وحجته هذه الآيات من الكتاب العزيز (قل : إنما أعظكم بواحدة) (إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله) (وإنما توفون أجوركم يوم القيامة) حيث لم يفصل الضمير فى هذه الآيات بعد « إنما » يقول ابن هشام ؛ لأن الحصر فى هذه الآيات لم يقع فى جانب الفاعل ، وإنما وقع فى جانب الظرف ، ألا ترى أن المعنى : ما أعظكم إلا بواحدة ، وكذا الباقى ٨٢ .

ومن ذلك قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فيمن قرأ : (إن البقر تشابهت) بتشديد التاء ؛ إن العرب تزيد التاء الزائدة فى أول الماضى ، وأنشد:

تتقطعت بى دونك الأسباب

ولا حقيقة لهذا البيت ، ولا لهذه القاعدة — هكذا يقول ابن هشام —

وإنما أصل القراءة (إن البقرة) بتاء الوحدة ، ثم أدغمت فى تاء تشابهت فهو إدغام من كلمتين (المغنى جـ ١ ص ٥٤٧) .

تعقب الأعلام

بقى علينا أن نقدم صوراً لتعقبه آراء الأعلام من النحاة ومن غيرهم فى قضايا اللغة والنحو وهو فى هذا التعقب كما - سنرى - لا تزايله حصافة العقل ، ولا عمق الفهم ، ولا بعد النظر ، ولا سعة المعرفة بأساليب العربية .

وسأسوق عدداً من الأمثلة تكشف عن متابعاته الجيدة لآراء السابقين ، ولأبى حيان منها النصيب الأوفى .

(ا) ذكر جماعة من الأصوليين والبيانيين أن « ما » الكافة التى مع « إن » نافية ، وأن ذلك سبب إفادتها الحصر ، قالوا : لأن إن للإثبات وما للنفى فلا يجوز أن يتوجها إلى شىء واحد معاً لأنه تناقض ، كما لا يجوز أن يتوجه النفى المذكور بعد « ما » لأنه خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صرفه لغير المذكور ، وصرف الإثبات المذكور ، فجاز الحصر .

وقال القرافى فى كتابه شرح المحصول فى علم الأصول للفخر الرازى : إن أبا على الفارسى ذكر هذا الرأى فى الشيرازيات .

ويأتى ابن هشام وينافش هذه القضيه على الوجه التالى :

إن هذا البحث الذى سار فيه الأصوليين والبيانيون قام على مقدمتين باطلتين ومن هنا انتهى إلى نتيجة فاسدة . المقدمة الأولى : أن إن للإثبات ، والحقيقة أنها لتوكيد الكلام إثباتاً كان أو نفياً تقول : إن الطالب فاهم ، إن الطالب ليس فاهما ومنه (إن الله لا يظلم الناس شيئا) والمقدمة الثانية :

أن « ما » هنا ليست للنفي بل هي بمنزلتها مع أخوات إن لكن ولعل وليت وكأن .

أما ما نسبه القرافي إلى أبي علي الفارسي ، فغير موجود في الشيرازيات ، ولا في غيره من كتبه ولا قال بذلك نحوي وإنما الذي في الشيراويات : أن العرب عاملوا « إنما » معاملة النفي وإلا في فصل الضمير . كقول الفرزدق .

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

(ب) يقول ابو حيان : إن جواب « إذا » ورد مقروناً بما النافية ، وما النافية لها الصدر ، وذلك في قوله تعالى : (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا) وبرغم أن هذا الرأي يساند ما اتجه إليه ابن هشام من أن العامل في « إذا » فعل الشرط ، وليس الجواب ، لكن هذا لم يمنعه من تعقب حجة ابن هشام ؛ إذ قال : إن الذي في الآية ليس هو الجواب ، وإلا لاقترن بالفاء وإنما الجواب محذوف تقديره عمدوا إلى الحجج الباطلة . ٨٣

(ج) يرى الزمخشري في قراءة بعضهم لقوله تعالى : (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا) : أنه يجوز أن يكون التقدير : لمن من الله على المؤمنين منّه إذ بعث ، وأن تكون « إذ » في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما ، أي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه .

ويعقب ابن هشام على هذا الرأي فيقول :
مقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدا ، ولا نعلم بذلك قائلا .
ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ؛ لأن الكلام في إذ ، والمثال في إذا ،

وكان حقه أن يقول : إذ كان كما أن المشهور أن حذف الخبر هنا واجب ، وأن إذا المقدرة فى المثال فى موضع نصب .

وهكذا كشف ابن هشام وجوه التكلف والشطط فى توجيه الزمخشرى للآية من الناحية النحوية ٨٤ .

(د) فى توجيه الآية الكريمة (يوم تجد كل نفس ما عملت من خيراً محضراً) ذكر مكى قول من قال : إن يوم ظرف لـ (يحذركم) ثم يعقب عليه مكى بقوله : وفيه نظر . ثم يعقب ابن هشام على مكى بقوله : والصواب الجزم بأنه خطأ ، لأن التحذير فى الدنيا لا فى الآخرة ٨٥ .

(هـ) يرى ابن درستويه ، وبعض الكوفيين أن « ما » التى تدخل على « إن » وأخواتها وتكفها عن العمل اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم ، والإبهام ، وفى أن الجملة بعده مفسرة له ، ومخبر بها عنه . ويتعقب ابن هشام هذا الرأى فيقول : إن الجملة بعدها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير إن عليها .

ولابن الخباز فى شرحه لإيضاح الفارسى رد على رأى ابن درستويه وبعض الكوفيين ، إذ يقول : إنه لا يصلح أن يقال : إنما أين زيد بينما يفسر ضمير الشأن بجمله الاستفهام .

ويتعقب ابن هشام رأى ابن الخبـــاز ، ويرى أن رده غير صحيح ، إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية إلا مع أن المخففة من الثقيلة فإنه قـــد يفسر بالدعاء كما فى قراءة السبعة (والخامسة أن غضب الله عليها) ٨٦ .

(و) قول الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : (ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله) إنه من اللف والنشر ، وإن المعنى منامكم

وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار يقول ابن هشام وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولا الإبتغاء مع تقديمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم ، وهو بالليل ، وهذا لا يجوز فى الشعر ، فكيف فى أفصح الكلام ٨٧ .

(ز) فى قوله تعالى : (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا) .

اعدد من النحويين فى إعراب (أعمالا) عدة آراء مختلفة ، وتعقبها ابن هشام .

فى مقدمتهم سيبويه الذى يرى أنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به . ورده ابن هشام بقوله : إن اسم التفضيل لا يشبه اسم الفاعل ، لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط .

وقال بعض النحويين إن « أعمالا » مفعول به ، ورد ابن خروف هذا الرأى بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ، ووافقه على هذا الرد ابن الصفار الذى استدل على عدم تعدية الفعل « خسر » بقوله تعالى : (خاسرة) إذ لم يرد أنها خسرت شيئا .

يقول إن ابن هشام معقبا : وثلاثتهم ساهون ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، ولأن « خسر » متعد فى التنزيل : (الذين خسروا أنفسهم) (خسر الدنيا والآخرة) وأما « خاسرة » فكأنه على النسب أى ذات خسر ، وربح أيضا يتعدى فيقال : ربح ديناراً .

ثم يخلص من هـــذا كله بعد تنفيد هذه الآراء إلى أن « أعمالا » تمرب تمييزا .

(ح) ذهب الكسائى والجرمى ، والربعى ، وابن جنى إلى أن « ما » فى نحو قاموا ما خلا زيدا . يجوز أن تكون زائدة ، والاسم مجرور بخلا ، كما تزاد « ما » مع حرف الجر .

ويناقش ابن هشام رأى هؤلاء الأعلام فيقول : إن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن « ما » لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بينهما مثل قوله تعالى : (عما قليل) (فبما رحمة) وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ٨٨ .

(ط) يذكر ابن هشام هذه القصة الطريفة ويعقب عليها .

حكى بعضهم أنه سمع شيخا يعرب : لتلميذه (قيما) من قوله تعالى : (ولم يجعل له عوجا قيما) صفة لعوجا ، قال: فقلت له : ياهذا كيف يكون العوج قيما ؟

يقول ابن هشام : وترجمت على من وقف من القراء على ألف التنوين فى « عوجا » وقفة لطيفة ، دفعا لهذا التوهم ، وإنما قيما حال إما من اسم محذوف هو وعامله أن أنزله قيما ، وإما من الكتاب ، أو تكون جملة (لم يجعل له عوجا) حال « وقيما » بدل منها ٨٩ .

(ى) وهذه قصة أخرى ملخصها أن نحويا من كبار طلبة الجزولى سئل عن إعراب « كلالة » من قوله تعالى : (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة) فقال : أخبرونى ما الكلالة ؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ، ولا ابن فما سفل ، فقال : فهى إذن تمييز . على أساس أن أصل العبارة : يرثه كلالة ثم حذف الفاعل ، وبنى الفعل للمفعول ، فارتفع الضمير واستتر ، ثم جىء بكلالة تمييزا .

ويعلق ابن هشام على هذا الموقف النحوى فيقول : « ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله ، وأخطأ فى جوابه » وهدف ابن هشام من هذا أن النحوى محق فى سؤاله عن المعنى لأن الإعراب فرع المعنى ، ومخطىء فى إعرابه « كلالة » تمييزا ؟ لأن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض

الذى حذف لأجله ، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها . وكأن ابن هشام أحس أنه قد يعترض عليه بالآية الكريمة فى قراءة من قرأ (يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال) فقد ذكر الفاعل بعد حذفه ، وهنا يقول : الذى سوغ هنا ذكر الفاعل بعد حذفه أنه إنما ذكر فى جملة أخرى غير الجملة التى حذف منها .

ثم يقدم الإعراب الذى يراه صحيحا فيرى أن كلالة إن فسرت بالقرابة فهى مفعول لأجله وإن فسرت بالميت الذى لم يترك والدا ولا ولدا فهى حال إذ اعتبرنا كان تامة ، وخبرا إن اعتبرناها ناقصة . وإن فسرناها بالورثة ليس فيهم أب فاعلا ولا ابن فما سفل ، فكلاله على تقدير مضاف حال من فاعل يورث ذا كلالة ، أو خبر لكان ، « ويورث » صفة لرجل (٩) .

(ب) من الخطأ قول كثير من النحويين فى نحو : (مررت بهذا الرجل) إن الرجل نعت .

ثم يسوق ابن هشام ماقاله ابن مالك فى المسألة ، يقول . أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه ، وليس كذلك ، فإنه فى الجوامد ، بمنزلة النعت فى المشتق ، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت ، وقد هدى ابن السيد إلى الحق فى المسألة فجعل ذلك عطفا لا نعتا ، وكذا ابن جنى .

ثم يضيف ابن هشام المقالة لابن مالك قوله : وكذا ابن جنى .

ثم يضيف ابن هشام لمقالة ابن مالك قوله : وكذا الزجاج والسهيلى - أى أنهما قالا ما قاله ابن السيد وابن جنى - قال السهيلى . وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح ، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة (٩١) .

خاتمـــه

هذه دراسة موجزة لهذا السفر القيم من أسفار النحو العربي ، تؤكد قيمته فى تكوين العقلية العلمية فى المدرس النحوى .

وقد استبان لنا أن هذا الكتاب أهل لهذه الدراسة بل إنى أرى أن مصادر ابن هشام فى كتاب المغنى تستحق أن تعالج فى رسالة نحوة تحقق هذه المنقول ، وتتعقب ابن هشام - وجل من لا يسهو - كما تعقب الأعلام من قبـــله .

ومن الأوهام التى تأخذها عليه أنه فى عرضه لمناظرة سيبويه والكسائى ذكر أن خلف الفراء حاورا سيبويه ، والصحيح أنه الأحمر الكوفى وليس خلفا (والأحمر الكوفى هو على بن المبارك المتوفى سنة ١٩٤ هـ وهو تلميذ الكسائى) ولعل سبب الوهم الاقتصار على لفظ الأحمر فظنوه خلفا ، وتابعه على هذا الوهم الأنبارى فى الإنصاف .

إن هذه الدراسة تيسر للباحث اقتحام مغاليق هذا الكتاب ، وتمنحه فرصة الاستفادة إلى حد كبير من هذا الكتاب النافع .

والذى يلفت الانتباه دأبُ هؤلاء العلماء على التحصيل ، وأنهم يملكون الذاكرة الواعية يتجلى هذا فى ظروف تأليف المغنى ، وأنه كتب فى عدة شهور بجوار الكعبة البيت الحرام هل حمل ابن هشام فى رحلته معه هذه المراجع كلها أو أنه اعتمد على الذاكرة فى عرض آراء العلماء السابقين ؟ !!

إن هذا الكتاب — كما وصفه المحققون . . عمل قوى عظيم .

وقد أراد مؤلفه أن يكون إسهاما فى ميدان معانى القرآن فهو لمتعاطى

التفسير والعربية جميعا ، كما ذكر ابن هشام ذلك فى موضع من كتابه سبق أن أشرنا إليه ، وكأنه بهذا يريد أن يؤكد أن النحو عماد كل دراسة ، وأن طالب العلم أىّ علم دون أن يكون له قدم راسخة فى النحو هو كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه .

وأصبح لزاما علينا — أيها الأخوة أن نلتمس القدوة من هؤلاء الأعلام فى رأيهم وحدهم وتفانيهم فى محاريب البحث والدرس ، وما كان لهم فى حياتهم من أخلاق ومثل .

أرجو أن أكون بهذا قدمت شيئاً نافعا على طريق الدرس النحوى ، فإن حقق الغرض فالحمد لله على توفيقه ، وإن كانت الأخرى فحسبى سلامة القصد ، واستقامة الهدف . والله من وراء القصد ، وهـو حسبنا ونعم الوكيل .

وآخر دعوانا أن : الحمد لله رب العالمين

د / السيد رزق الطويل

هوامش وحواشي ومراجع

١ – التبيان فى سر تحامل ابن هشام على أبى حيان . د . يوسف الضبع ص ٢٠ .

٢ – بغيـــة الوعاة ص ٣١٥ ودائرة المعارف الإسلامية ص ٢٩٧ وحسن المحاضرة للسيوطى جـ ١ ص ٢٢٨ .

٣ – ٤ – بغية الوعاة ص ١٣٩ .

٥ – المرجع السابق ص ٤٢٧ وراجع حاشية الأمير على المغنى .

٦ – البغية ص ٦٢ . ٧ ١٨٩ .

٨ – ص ٦٨ ٩ – ص ١١٠ .

١٠ – بغية الوعاة ص ٧٤ ١١ – المرجع السابق ص ٢٨٤ .

١٢ – راجع الدرر الكامنة ١٣ – ابن السراج هذا بلا ريب غير أبى بكر ابن السراج صاحب الأصول والمتوفى ٣١٦ هـ. وقد انتهى الشيخ يوسف الضبع فى بحثه إلى أنه محمد بن محمد بن نصير الشيخ شمس الدين ابن السراج ، يكنى أبا بكر ، تصدر للإقراء ، وانتفع الناس به ، توفى سنة ٧٤٧ هـ. وترجمته فى بغيـــة الوعاة ص ١٠١ وراجع التبيان ص ٤٢ وما بعدها .

١٤ – الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٤٠٨ .

١٥ – طبقات الشافعية جـ ٧ ص ٣٥ .

١٦ – مقدمة ابن خلدون ص ٤٧٠ ، ص ٤٨٣ .

١٧ – راجع آخر قطر الندى . ١٨ – بغية الوعاة ص ٣٢٣ .

١٩ – بغية الوعاة ص ٢١ . ٢٠ – البعية ص ٣٩٨ .

٢١ - كشف الظنون ص ٢٩٧ . ٢٢ - مقدمة ابن هشام المغنى ص ٩ ، ص ١٠٠ . ٢٣ - المرجع السابق ص ٩ .

٢٤ - الخاتمة ص ٧٠٠ . ٢٥ - المقدمة ص ٩ .

٢٦ - المقدمة ص ١ . ٢٧ - ذكره بروكلمان ج ٢ ص ١٧٢ وقال : إنه المسمى بالتقريب ، وراجع المغنى حرف الجيم (جلل).

٢٨ - كتاب يتناول مسائل أملاها (سيبويه) لبده على الفراء - حاشية الأمير ج ٢ ص ١١ .

٢٩ - هو الحسن بن أحمد ، المعروف بالأسود الغندجانى ، نسبة إلى بلد بفارس ، وكتابه هذا فى الرد على الفارسى ، توفى سنة ٤٢٨ هـ وراجع معنى اللبيب (الكاف المفردة) .

٣٠ - كتاب يتناول ألفاظاً مرتبة على حروف المعجم من حيث معانيها ، وأبنيتها ، وآخره عشر مسائل سأل عنها أبو نزار ملك النحاة ، وفيه كلام عن القوافى ، جاء فى كشف الظنون أن سفر السعادة شرح للمفصل وهو غير صحيح .

٣١ - هى تعليقات ومناقشات على الجمل الزجاجى ، والجزولى نسبة إلى جزولة بالمغرب ، نحوى بارع ، أخذ عنه الشلوبين وابن معط ، كما رحل لمصر ، وأخذ عن ابن برى جمل الزجاجى .

٣٢ - أحمد بن الحسين الضرير نشأ بإربل ، ولقى العلم بالموصل ، وتوفى سنة ٦٣٧ هـ .

٣٣ - أبو عبد الله بن محمد بن العلج الإشبيلى من نحاة الأندلس فى القرن السابع ، قرأ على الشلوبين ، ونقل عنه أبو حيان كثيراً ، وكذا ابن عقيل -

راجع المغنى (لكن المشددة) والباب الخامس ـ شروط الحذف ـ حذف الثانى أولى من الأول .

٣٤ ـ هو القاضى كمال الدين على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرغان ، قال عنه السيوطى : أكثر أبو حيان من النقل عنه ـ راجع المغنى ـ أىْ بفتح وسكون ، وحرف الكاف المفردة .

٣٥ ـ هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد العجلى الرازى ؛ مقرىء ، نحوى ، أديب ، شديد الورع ، نقل عنه ابن الجزرى ـ توفى سنة ٤٥٤ هـ .

٣٦ ـ مغنى اللبيب جـ ١ ص ٢٩٦ وما بعدها .

٣٧ ـ راجع على سبيل المثال جـ ٢ ص ٥٥١ من المغنى .

٣٨ ـ المغنى جـ ١ ص ٣٠ .

٣٩ ـ المرجع السابق ص ٣٥ .

٤٠ ـ المغنى جـ ١ مبحث اللام

٤١ ـ المغنى جـ ١ ص ٤٥ .

٤٢ ـ المغنى ـ الباب السادس ص ١٠ .

٤٣ ـ مبنى اللبيب جـ ٢ ص ٦٥٠

٤٤ ـ مغنى اللبيب جـ ١ ص ٤٣ .

٤٥ ـ المغنى جـ ١ ص ٤٧ .

٤٦ ـ المغنى جـ ١ ص ٤٢ ، ص ٤٣

٤٧ ـ المغنى جـ ١ مبحث إذا ،

٤٨ ـ المغنى جـ ١ مبحث إذ .

٤٩ ـ المغنى جـ ١ مبحث رب ص ٥٣٩ .

٥٠ ـ المغنى ـ الباب السادس نقد رقم ١٧ .

٥١ ـ المغنى جـ ١ مبحث أل ص ٥٣ ، ٦٤ .

٥٢ ـ المغنى جـ ٢ ص ٥٣٩ والقصة مفصلة فى الأغانى ، ومعجم الأدباء ، ووفيات الأعيان .

٥٣ ـ الأنعام / ١١١ .

٥٤ ـ لقمان / ٢٧ .

٥٥ - هذا القول لم يثبت عن عمر غير أن أبا نعيم فى الحلية روى أن النبى ﷺ قال فى سالم مولى أبى حذيفة : إن سالما شديد الحب لله ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه . الحلية جـ ١ ص ١٧٧ .

٥٧ المغنى الباب السادس نقد ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ .

٥٨ - فى المرطأ باب الترغيب فى الجهاد أن هذا القول مما كتبه عمر لأبى عبيده ، وفى مجالس ثعلب ص ٥٩٢ أن هذا القول لابن مسعود ، وفى كلام ابن هشام هنا ما يشير لهذا ، وفى حاشية الكشاف أن بعضهم رواه عن النبى بإسناد ضعيف .

٥٩ - الروم / ٥٤ ٦٠ - الزخرف / ٨٤ .

٦١ - النساء / ٤٥ . ٦٢ - النمل / ٨٨ .

٦٣ - آل عمران / ٢٦ . ٦٤ - الرحمن / ٦٠ .

٦٥ - المائدة / ٤٥ . ٦٦ - المغنى / الباب السادس / ١٤

٦٧ الإسراء / ٧٣ . ٦٨ - البقرة / ٧١

٦٩ - راجع المغنى - الباب السادس - رقم ١٨ مع تصرف .

٧٠ - المغنى جـ ٢ الباب السادس ٢٩ ١ .

٧١ - مغنى اللبيب صـ ٢٦٢ ت المبارك والآية فى البقرة / ٢٩ .

٧٢ - المرجع السابق ص ٧٠٤ والآية فى البقرة / ١٩ :

٧٣ - المغنى باب إذ .

٧٤ - المغنى مبحث « ثم » والآية من يونس / ٥١ .

٧٥ - الزمر / ٦٠ .

٧٦ - الممتحنة / ١٢ وراجع المغنى الباب السابع .

٧٧ – المغنى جـ ١ مبحث أم . ٧٨ – المغنى جـ ١ مبحث إنْ .

٧٩ – المغنى ص ٥٠٤ المباوك . ٨٠ – المرجع السابق ص٥٢٨ .

٨١ – المغنى جـ ١ ص ٣٠٦ محى الدين .

٨٢ – المغنى جـ ١ ص ٣٠٨ . ٨٣ – المغنى جـ ١ ص ٩٨ .

٨٤ – المغنى جـ ١ ص ٨١ .

٨٥ – المغنى جـ ٢ ص ٥٤٠ وراجع الكشف لمكى جـ ١ .

٨٦ – المغنى جـ ١ ص ٣٠٧ . ٨٧ – المغنى جـ ٢ ص ٥٤٤ .

٨٨ – المغنى جـ ١ حرف الخاء (خلا) .

٨٩ – المغنى جـ ٢ ص ٥٣٤ . ٩٠ – المغنى ص٥٢٨ ومابعدها .

٩١ – المغنى جـ ٢ ص ٥٧٠ ، وراجع القافية الشافعية لابن مالك .